الألفاظ والأوزان المختلف في فعليتها -
دراسة موازنة بين آراء القدماء والمحدثين

Different words and weights in their actuality
Study balancing the views of the ancients and modernists

م.م. بلال حسين غزاي الأنباري

التدريسي في كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

Assistant teacher. Bilal Hussein Ghazai Al-Anbari

Arabic language specialization

I teach at the Alemam Alaadm University College

الملخص

الحمد لله رب العالمين فإني حين قررت أن أجمع ما تناثر بين طيات الكتب فيما يخص هذا الموضوع جعلت دراستي على مقدمة وثلاثة مباحث: ذكرت في المبحث الأول الخلاف الحاصل بين المحدثين والقدماء في بناء (فاعل) من حيث اسميته وفعليته وكذلك ذهب بعض المحدثين الى افراده بقسم خاص وهو الصفات، والمبحث الثاني الاختلاف في (نعم وبئس وحبذا ولا حبذا) حول فعليتها واسميتها بين القدماء والمحدثين، والمبحث الثالث: حيث تم تناول فيه عدّة الفاظ قد جمعناها في هذا المبحث وهي (كان واخواتها وكاد واخواتها) من حيث تمامها ونقصانها، والاختلاف في أَفعَلَ في (ما أَفعَلَ) وأفعِل في (أفعِل به) حول اسمية احدهما وفعلية الأخرى، ولاختلاف في فعلية واسمية (هيهات وشتان ونزال وصه) وخاتمة ذكرنا فيها أهم ما توصلنا إليه بعد هذه الرحلة المباركة.

Abstract

When I decided to collect what was scattered among the folds of books regarding this topic، I made my study an introduction and three topics: In the first topic، I mentioned the disagreement that occurred between the moderns and the ancients in the construction of (actor) in terms of its name and action، and the second topic is the difference in (yes، bad، favourable، and not favourable). About its verbal and nominative، and the third topic: In this topic، we gathered several words، namely (was، its sisters، Kad، and its sisters) in terms of their completeness and imperfection، and the difference in do in (what I do) and do in (do with it) about the noun of one of them and the actuality of the other، and there is a difference in the actual and nominal (hey It’s so hot and cold)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد أفصح البلغاء وإمام الأنبياء وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

فقد شهدت الدراسات اللغوية العربية في هذا القرن تطورا كبيرا سواء على مستوى الموضوع أو على مستوى المنهج نتيجة تطور العلوم التي أثّرت بشكلٍ فعال في تطور المناهج الأدبية منها واللغوية ونتيجة تعدد مشارب ثقافة الدارس اللغوي أيضا بحيث لم يعد مقتصرا على الثقافة العربية وحدها بل تعداها إلى الثقافة الإنسانية العالمية.

إن هذا الانفتاح على التراث العربي المصاحب لدعوات التجديد انعكس على مناهج الدارسين من جهة، وعلى تصوراتهم وآرائهم من جهة اخرى، فهناك المتشبعون بالتراث اللغوي العربي المقتنعون بكماله ونضجه وغناه عن كل تطوير، وفي المقابل المنفتحون على الثقافات الأجنبية المتأثرون بها مع تضلعهم في الموروث اللغوي وتمكنهم منه

ونتيجة هذا التنوع في الثقافة، والاختلاف في النظرة إلى اللغة، ظهرت موضوعات كثيرة بعضها جديد، وبعضها قديم أعيد درسه بمنهج حديث، وتعددت الاهتمامات فراح كل يعمل ويبحث في جانب من جوانب اللغة الواسعة، فمن اللغويين من اهتم بإبراز مستويات الدرس اللغوي، وفرّق بين المستوى الصوتي والصرفي والنحوي، ومنهم من ذهب ينقدُ ما رسخ عند القدماء على أنّه حقيقة كمسألة العامل مثلا، ومنهم من اهتم بالعوامل والأسباب التي كانت من وراء توجيه الدرس اللغوي تلك الواجهة، وهناك من اختلف بتقسيم الكلام ناقدا التقسيم الثلاثي الذي تواضع عليه القدماء، ومن الدارسين أيضا من صبَّ عنايته على الفعل أبنيته وأزمنته المختلفة التي يدل عليها، والى غير ذلك من الموضوعات والقضايا التي أثارت اهتمام الدارسين وشغلتهم.

إنّ هؤلاء الدارسين الجدد للغة العربية دائما ما يحاولون أن يجعلوا دراساتهم متأثرة بمناهج الغرب الحديثة مع تفاوت في درجة التأثر كما اسلفنا، وبما أنّ الفعل العربي كان مثارَ جدلٍ ونقاشٍ حول مستوييه الصرفي والنحوي من جهة، وحول علاقته بباقي أقسام الكلم من جهة أخرى آثرت أفراد بعض الألفاظ والصيغ والأوزان المختلف في فعليتها لتلازمها مع الفعل ببحث متواضع أدرس فيه الخلاف في صحة الادعاءات التي تقول باسميتها أو بحرفيتها.

حين قررت أن ابحث في هذه المسألة بدأت أتساءل :أيمكن الاعتداد بصيغة الفعل للدلالة على أنّه فعل أم أنّ هناك شيئا آخر غيرها يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار للتوصل إلى أنّ هذه الصيغة أو أن هذه اللفظة فعل ؟ لأنّ

الفعل كان موضوع خلاف النحاة، فهناك من أدخل مجموعة من الكلمات في طائفته وهناك من أخرجها، إذا فأين أبحث عن علاقته بالزمن؟ هل أبحث عنه في كل ما عدّه الفريق الاول فعلا أم أخرج ما أخرجه الفريق الثاني ؟ أم يجب أن أدرس أولا الخلافات لأنتهي برأي أراه صوابا.

وقد جعلت دراستي هذه على مقدمة وثلاثة مباحث: ذكرت في المبحث الأول الخلاف الحاصل بين المحدثين والقدماء في بناء (فاعل) من حيث اسميته وفعليته وكذلك ذهب بعض المحدثين الى افراده بقسم خاص وهو الصفات، والمبحث الثاني الاختلاف في (نعم وبئس وحبذا ولا حبذا) حول فعليتها واسميتها بين القدماء والمحدثين، والمبحث الثالث: حيث تم تناول فيه عدّة الفاظ قد جمعناها في هذا المبحث وهي (كان واخواتها وكاد واخواتها) من حيث تمامها ونقصانها، والاختلاف في أَفعَلَ في (ما أَفعَلَ) وأفعِل في (أفعِل به) حول اسمية احدهما وفعلية الأخرى، ولاختلاف في فعلية واسمية (هيهات وشتان ونزال وصه) وخاتمة ذكرنا فيها أهم ما توصلنا إليه بعد هذه الرحلة المباركة.

وأخيرا فهذا جهد بشر يحصل منه الخطأ والصواب، فما كان من صواب فمن توفيق الله تعالى وفضله وفتحه، وما كان ممن خطأ أو تقصير فمن قصور ابن ادام عن ادراك الكل.

الله أسأله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

المبحث الأول
الاختلاف في بناء (فَاعِل)

المطلب الأول: آراء القدماء من النحاة:

أ- القائلون بأن بناء (فَاعِل) فعل دائم:

يرى الكوفيون وعلى رأسهم الفراء أنّ هذا البناء يكون تارة فعلاً وتارة أخرى اسماً، فالفراء يراه فعلاً حين يكون عاملاً أي: حين يكون ناصباً للمفعول به – أو رافعاً للفاعل – أمّا حين يضاف إلى ما بعده فهو يعدّه اسماً، يقول حين تعرض لقوله تعالى من سورة الزمر: ((هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ))[١] نون فيهما عاصم والحسن وشيبة المدني، وأضاف يحيى ابن وثاب[٢]، كل صواب، ومثله (إِنَّ اللهَ بالِغُ أَمْرِهِ)[٣] و (بالِغٌ أَمْرَهُ) – قرأ حفص بالغ بلا تنوين وجرّ أمره على الإضافة وقرأها الباقون بالتنوين ونصبوا أمره[٤].

و(مُوهِنُ كَيْدِ الْكافِرِينَ)[٥] و (مُوهِنٌ كَيْدَ الْكافِرِينَ) – كذلك قرأها حفص بلا تنوين بالتخفيف وخفض عيد على الإضافة، والباقون ينونون النون من موهن وينصبون الدال من كيد[٦]، وقرأ المدنيان، وابن كثير وأبو عمرو (مُوهِّنٌ) بتشديد الهاء بالتنوين ونصب (كيد) على المفعولية[٧] وللإضافة معنى مضى من الفعل فإذا رأيت الفعل قد مضى من المعنى فآثر الإضافة فِيهِ، تَقُولُ أخوك أخذ حقه، فتقول هاهنا: أخوك آخذُ حقِّه. ويقبح أن تَقُولَ: آخذٌ حقَّه. فإذا كَانَ مستقبلًا لَمْ يقع بعد قلت: أخوكَ آخِذٌ حقّه عَن قليل، وآخذُ حقِّه عَن قليل: ألا ترى أنك لا تَقُولُ: هَذَا قاتلٌ حَمْزَةَ مُبغضًا، لأنّ معناهُ ماضٍ فقبح التنوين لأنّه اسم[٨].

من النص نستطيع أن نقول إنَّ الفراء يعد هذا البناء فعلاً حين ينوّن ويكون عاملاً، أي: ناصبًا للمفعول، أما حين يضاف إلى ما بعده ويكون دالاً على المضي فهو في نظره اسم، ولنا أن نتساءل عن الأسباب التي جعلته يذهب إلى القول بفعليته مرة وباسميته مرة أخرى، وعلى ماذا اعتمد؟

---

(١) سورة الزمر: من الآية ٣٨.
(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٣١٠، ومعاني القراءات للأزهري: ٢/ ٣٣٩، وحجة القراءات: ٦٢٣.
(٣) سورة الطلاق: من الآية: ٣.
(٤) ينظر: الكنز في القراءات العشر: ١/ ٧٤.
(٥) سورة الأنفال: من الآية: ١٨.
(٦) ينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر: ٣٨٤.
(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٦٧.
(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٢٠.

لا نظن أنّ الفراء قد اعتمد على مشابهة هذا البناء للفعل من حيث الدلالة الزمنية؛ لأنّه لو اعتمد عليها لقال إنّه فعل في كل حالاته أي حين يكون ناصبًا للمفعول أو رافعاً للفاعل أو حين يكون مضافاً إلى ما بعده، لأنّه هو نفسه قد أشار إلى أنّ هذا البناء يكون دالاً على الحال أو الاستقبال في الوقت الذي يكون عاملاً – أي ناصباً للمفعول – ويكون دالاً على المضي وقت إضافته فهو يشبه الفعل في حالتيه من حيث الدلالة الزمنية، فكان على الفراء أن يقول بفعليته سواء أكان عاملاً أو مضافاً لو اعتمد مشابهته للفعل من هذا الجانب، لكن الذي يظهر من كلامه أنّه اعتمد قضية العمل كمسألة أساسية في تحديد اسمية أو فعلية هذا البناء دون العناية بالدلالة الزمنية التي سنرى أنّ بعض النحاة قد اعتمدوا عليها اعتماداً كلياً، ذلك أنّ هذا البناء يكون فعلاً حين يشابه الفعل في العمل، أي: حين ينصب المفعول كالفعل، وقتئذٍ يعده فعلاً، أمّا حين نظر إليه وهو مضاف وجده مشابهاً للاسم لأنّ الاضافة تختصّ بالأسماء وليس بالأفعال، فقال لهذا السبب إنّه اسم، أما دلالته على الزمن فنظنّ أنّه لم يعتمدها؛ لأنّه لم يأخذها بعين الاعتبار.؟

فالراجح عند الفراء قد وجد هذا البناء مشابهًا للفعل في نصب المفعول – أي في العمل – فقال بفعليته، ووجده أيضًا مشابها للاسم في الإضافة فقال إنّه اسم.

وأما الكسائي فيمكن التعرف على رأيه عن طريق قصة وقعت له في مجلس هارون الرشيد مع قاضي القضاة أبي يوسف (رحمهم الله جميعا) ، حدث المرزباني عمّن سمع الكسائي يقول: اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول: ما النحو؟ فأردت أن أعلمه فضل النحو: ما تقول لرجلٍ قال لرجلٍ: أنا قاتلُ غُلامِك وقال له آخر: أنا قاتلٌ غُلامَكَ، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذها جميعاً فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيى وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِكَ بالإضافة، لأنّه فعلٌ ماضٍ، فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَكَ، فإنّه لا يؤخذ لأنّه مستقبل، لم يكن بعد، كما قال الله تعالى: ((وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَداً إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللهُ))[1]، فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه (غدا)[2].

وما أوردنا هذه القصة إلا لوجود بعض الاختلاف بين الفراء والكسائي، فقد رأينا منذ قليل أن الفراء يفرق بين نوعين من بناء (فاعل): نوع يراه فعلاً لأنّه يعمل عمل الفعل ونوع ثانٍ يعدّه اسماً لأنّه مضاف، ولقد تعرضنا للأسباب التي يمكن أن تكون قد حدت به إلى الذهاب إلى مثل ذلك الرأي. وأما الكسائي فالظاهر أنّه يعدّ بناء (فاعل) فعلاً سواء أكان عاملاً – أي ناصباً للمفعول – أم كان مضافاً إلى ما بعده، بمعنى سواء أكان دالاً على

(١) سورة الكهف: الاية ٢٣–ومن الآية٢٤.

(٢) ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ٤/ ١٧٤١.

الحال أم الاستقبال أم على المضي. وهذا ارتضاه على لسان هارون الرشيد الذي قال عن بناء (فاعل) أنّه فعل ماضٍ خلاف الفراء الذي قال إنّه اسم. وما اعتباره هذا البناء فعلاً في حالتي العمل والإضافة إلا من تبنيه للدلالة الزمنية وعدّها عنصرًا مهمًا يتميز بها الفعل. فهذا البناء يدل في حالة الإضافة على الزمن الماضي وفي حالة العمل على زمن الحال أو الاستقبال، فهو في رأيه إذا فعل.

ب- القائلون بأسمية (فاعل):

يعدّ الزمخشري بناء (فاعل) من الأسماء العاملة عمل الفعل، ولم يناقش مسألة فعلية هذا البناء البتة، ويظهر أن دخوله في طائفة الأسماء - بالنسبة إلى الزمخشري - أمر مسلم به ولا يحتاج إلى استدلال، فهو في الفصل الذي عقده لهذا البناء لم يتحدث فيه إلا عن عمله وعن الشروط التي يجب أن تتوافر فيه كي يكون عاملاً (أي ناصباً للمفعول به أو رافعاً للفاعل) ومن شروطه أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال فلا يقال زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس - وهو نفس الشرط الذي اشترطه الفراء ليكون فعلاً - وأن يكون معتمداً على مبتدأ كقولك: زيد منطلق غلامه، أو موصوف كقولك هذا رجلٌ بارعٌ أدبَه، أو ذي حال كقولك جاءني زيدا راكبا حمارا، أو حرف استفهام كقولك أقائمٌ أخواك، أو حرف نفي كقولك وما ذاهب غلامَك[1]، إلى غير ذلك من الشروط، والزمخشري كما يتبين من عرضنا الموجز لما ورد في الفصل الذي خص به بناء (فاعل) لم يهتم بما قاله الكوفيون من أنّه فعل ولم يناقشهم في رأيهم.

ويذهب إلى هذا الرأي ايضاً ابن الحاجب ، فهو يرى أن بناء (فاعل) و(مفعول) لا يدخلان في طائفة الأفعال بالرغم من دلالتهما على الزمن؛ لأنّ الزمن الذي يدلان عليه حين يكونان عاملين زمن عارض وليس مما يدلان عليه وضعاً، يقول موضحاً وجهة نظره في هذه الأبنية بعد تحديد الفعل وإخراج طائفة من الكلمات من قسم الفعل: ((ويخرج ايضاً اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لأنّهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال إلّا أنّ ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعاً))[2] فهو كما يتبين لنا من النص يفرق بين زمنين: زمن وضعي وزمن عارض، فالزمن الذي تدل عليه هذه الأبنية زمن عارض مكتسب من السياق حين تكون عاملة وليس زمنا تدل عليه بالوضع، وقد جعلها في طائفة الاسماء كما جاء في كلامه لأنّ الزمن الذي يجب أن يعتمد عليه في إدخال كلمات في طائفة الأفعال أو إخراجها منها هو الزمن الوضعي أي: ذلك الزمن الذي تدل عليه الصيغة.

وبعد التعرف إلى رأي ابن الحاجب حول بناء (فاعل) ونحوه نستطيع أن نقول أنّه كان على حق في إخراجه

(١) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٢٨٩.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩.

من طائفة الافعال لأنّه يختلف عن هذه الأخيرة في كون الزمن الذي يدل عليه بناء (فاعل) زمناً عارضاً – كما وصفه – على عكس الزمن الذي تدل عليه الأفعال وهو زمن وضعي. لكن إذا كان على حق حين أخرج هذا البناء من طائفة الأفعال، فهل هو على حق في إدخاله في طائفة الأسماء؟ لن نجيب عن هذا السؤال إلا بعد الانتهاء من عرض آراء المحدثين حول هذا البناء.

المطلب الثاني: آراء المحدثين من النحاة

كما اختلف المتقدمون والمتأخرون من النحاة القدماء في فعلية أو اسمية بناء (فاعل) ونحوه، اختلف المحدثون منهم حوله، وسنقف عند آراء بعضهم آخذينها لبيان وجهات نظرهم. والمحدثون لم ينقسموا إلى طائفتين كالقدماء بل انقسموا إلى ثلاث طوائف، طائفة تذهب إلى أنّه اسم وطائفة ثانية تقول بفعليته، أما الطائفة الأخيرة فلها رأي مخالف للرأيين السابقين، فهي تعدّ هذا البناء ونحوه قسماً خاصاً من أقسام الكلم العربي لا يدخل في قسم الأفعال ولا في قسم الأسماء، واصطلحت على تسمية هذا القسم بقسم الصفات.

أ- آراء القائلين باسمية (فاعل) ونحوه:

يذهب كثير من المحدثين إلى أن هذا البناء اسم، وليس شيئاً غير ذلك، من هؤلاء الاستاذ عباس حسن والدكتور محمد خير الحلواني وعبد العليم ابراهيم ومحمد الانطاكي وغيرهم، ولن نعرض لرأي أي واحد منهم، لأنّ آراءهم تكاد تكون متشابهة، بل سنأخذ الأستاذ عباس حسن ليكون مثالاً لكل هؤلاء الذين يذهبون إلى هذا الرأي، فهو يرى أن بناء (فاعل) ((اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعل))[1] فهو يعدُّه اسمًا مشتقاً – مقابل الأسماء الجامدة – يدل على أمرين: معنى مجرد وحادث والذات التي فعلته أو نسبت إليه، ففي مثل (جئني بالنمر الزاهد، أجئك بالمستبد العادل)[2] فكلمة «زاهد» تدل على أمرين معاً هما الزهد مطلقاً والذات التي فعلته أو ينسب إليها، وكذا كلمة «عادل» تدل على الأمرين معاً، ويضيف ايضاً بأن هذا البناء يدل على معنى دائم أو شبه دائم في مثل: خالد، مستمر. فالاسم عند عباس حسن وغيره من الذين ذكرناهم، قسم كبير تتفرع عنه أقسام: قسم الأسم الجامد الذي ينقسم إلى «اسم ذات» و«اسم معنى» وقسم الاسم المشتق الذي يدخل في طائفته بناء (فاعل) و(مفعول) وغيرهما من المشتقات التي تبقى دالة على الزمن على الرغم من إخراجها من طائفة الأفعال.

ب- رأي القائلين بفعلية بناء (فاعل):

حين قسم الدكتور مهدي المخزومي الفعل إلى ثلاثة أقسام في كتابه «في النحو العربي» جعل بناء (فاعل)

(١) النحو الوافي: ٣/ ٢٣٨.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٢٣٨- ٢٣٩.

قسماً ثالثاً للفعل معتمداً على دلالته على الزمن، فهو يرى أنّه دال على استمرار وقوع الحدث ودوامه في أغلب استعمالات النحو: زيد قائم وعمرو ضاحك، وذكر أن بناء (فاعل) يكون دال على الزمن الماضي إذا كان مضافاً إلى ما بعده نحو: أنا كاتب الرسالة، معنى هذا: أنا كتبت الرسالة أما إذا نوّن فإنّه يخلص للزمن المستقبل نحو: أنا كاتب رسالة ومعنى هذا إني سأكتبها، يقول متحدثاً عن هذه الصيغة: وهو الفعل الدائم الذي لا دلالة له على زمن معين إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه أو مفعول[١]، فهو يشترط كما يتضح من كلامه في (فاعل) أن يكون موصلاً أما بمضاف أو مفعول دال على زمن معين وإلا كان فاعلاً دائماً ومن المحدثين الذين قالوا بفعلية بناء (فاعل) الدكتور ابراهيم السامرائي قال موضحاً رأيه في صيغة (فاعل) و(مفعول) و(المصدر): ومن الحق أن نعد هذه الأبنية (أبنية، فاعل، مفعول، المصدر) من مادة الأفعال فهي تدل على أحداث ثم إنّها تنصرف إلى زمان محدد معروف يستدل عليه بالقرائن[٢]، فهو يعدّ كل الأبنية السابقة كلها أفعالًا؛ لأنها تدل على أحداث وأزمنة يستدل عليها بالقرائن كما هو الحال بالنسبة للأفعال الأخرى التي لا يعتد بصيغها في معرفة زمانها في السياق، بل يرجع إلى القرائن. وهو يخالف الدكتور مهدي المخزومي في تسمية بناء (فاعل) بالدائم، فهو لا يضيف لفظ (الدائم) بل يجعله فعلاً[٣]، ويخالفه كذلك في عدد الأبنية الداخلة في طائفة الأفعال، فالمخزومي اكتفى ببناء (فاعل) في حين نجد أن السامرائي قد أضاف إلى هذا البناء بناء (مفعول) والمصدر والسبب الرئيس في إدخاله هذه الكلمات في طائفة الأفعال هو أفصحها عن الزمن[٤].

ج- رأي القائلين أنَّ بناء (فاعل) صفةً:

أما الفريق الثالث من المحدثين - ومن أصحابهم الدكتور تمام حسّان والدكتور فاضل مصطفى الساقي - فيختلف رأيهم عمّا جاء عند الطائفتين السابقتين، فبناء (فاعل) و(مفعول) ونحوهما ليست أسماء ولا أفعالاً، وإنما هي صفات يجب أن تنفرد بقسم خاص من أقسام الكلم، ولنا أن نتساءل هنا ولماذا عقد هذا الفريق قسما خاصاً لهذه الأبنية ولم يجعلها في طائفة الأفعال ولا في طائفة الأسماء؟ وهل ينفي عنها الدلالة الزمنية؟

لاحظ هذا الفريق هذه الأبنية فوجدها مشابهة للاسم في قبولها علاماته كالجر والتنوين وأل والاضافة وأماكن ورودها مسنداً إليها، وعدم قبولها للجزم والإسكان وهي بهذا مخالفة للأفعال التي لا تقبل هذه العلامات، ومفارقة للضمائر والظروف؛ لأنّ هذه لا تقبل الجر إلّا محلاً، وتشبه هذه الصفات في صيغتها صيغة الاسم في بعض الأحيان، ولكننا - يقول الدكتور تمام حسّان - نستطيع أن نميز الصفة عن الاسم بالجدول التصريفي،

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٩.
(٢) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٣٤.
(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٠-٩١.
(٤) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٣٤ و٤٧.

فإذا أخذنا مثلاً كلمتي: (فلس وسهل) نجد أنهما متفقتان في الوزن (أي الصيغة) فكلاهما على صيغة (فعل) لكن كلمة (فلس) ليس لها فعل مأخوذ من مادتها عكس (سهل) فإنّ مادتها الاشتقاقية تمتد على صيغ فعلية ووصفية أخرى مثل سهل ويسهل وأسهل من غيره[١]، وبهذا يكون الجدول التصريفي مساعداً على تحديد ما أشكل علينا من الكلمات بضمها مع الصفات أو مع الأسماء كما لاحظ الدكتور تمام أنَّ هذه الصفات تصلح لأن تكون منادى تماماً كالاسم، لكن على الرغم من مشابهتها للأسماء في قبول علاماته فإنَّ هناك اختلافًا في الوظائف فالتنوين في الأسماء مختلف عن تنوين الصفات من حيث الوظيفة، فإذا كان تنوين الاسم للتمكين فإنّ تنوين الصفة لتفريغها لعلاقة الإسناد أو التخصيص بحيث تكون متلوة بالمرفوع في حالة الاسناد ومنصوب في حالة التخصيص.

هذه الأبنية لا تشبه الاسماء وحدها، بل تشبه كذلك الأفعال في كونها قابلة لأن تكون مسندة، ومتعدية، ولازمة، ودالة على زمن نحوي، وتختلف عنها لأنّ الزمن الذي تدل عليها هو وظيفتها في السياق وليس وظيفة صيغتها منفردة كما هو حال الفعل الذي يدل على زمن صرفي بصيغته، أي: بالإفراد، وعلى زمن نحوي حسب السياق[٢].

وللأسباب التي ذكرناها آنفاً من أن صيغة (فاعل) ونحوها تتشابه مع الأسماء في أشياء وتخالفها في أخرى، وتضارع الأفعال في أشياء وتفارقها في أشياء أخرى فإن الدكتور تمام أفرد لهذه الصيغة قسماً خاصاً بها من بين أقسام الكلم ذلك أنّ ((مشابهتها للأسماء تنفي عنها أن تكون فعلاً، ومشابهتها للأفعال تنفي عنها أن تكون اسماً)) [٣]، ولكن الذي لا ينفيه هو دلالة هذه الكلمات على الزمن وان كانوا يرون أن زمنها نحوي فقط.

بعد الانتهاء من استعراض آراء النحاة حول بناء (فاعل) ونحوه، نستطيع أن نقول:

١ . إنّ من ذهبوا إلى عدّه اسماً قد اعتمدوا على العلامات الشكلية التي يقبلها كالتنوين والإضافة وأل والجر وما إلى ذلك، مع إقرارهم أنَّ هذا البناء دال على الزمن كذلك.

٢ . إنّ من رأى هذا البناء فعل أو قريب منه قد اعتمد سواء على مشابهته للفعل من حيث العمل أو من حيث دلالته على الزمن، وقد اتضح مما قيل سابقاً إنّ دلالة هذا البناء على الزمن مختلفة كثيراً عن دلالة الفعل عليه، فالفعل يدل بصيغته على الزمن ويدل عليه في السياق، في حين نجد أن بناء (فاعل) ونحوه لا يدل على الزمن إلا في السياق ولا يدل عليه بصيغته منفردة البتة، وبهذا يكون للفعل زمانان زمن صرفي وزمن نحوي، ولبناء (فاعل) زمن واحد هو الزمن النحوي ولا زمن لصيغته المنفردة.

٣ . إنّ الذين ذهبوا إلى القول بأنّ هذا البناء وصف ويجب أن يفرد إلى قسم خاص به من بين أقسام الكلم

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠١.
(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠٢-١٠٣.
(٣) المصدر نفسه: ١٠٢.

قد نظروا إليه فوجدوه يشترك مع الاسماء في قبول علاماتها وقبوله أن يكون مسنداً ومسنداً إليه مع الإشارة إلى أن الاضافة في هذا البناء ذات وظيفة زمنية بمعنى أنّها تجعل البناء دال على المضي، وكذلك التنوين يسلب معنى الصلة والاضافة منه ويجعله دال على زمن الحال أو الاستقبال لكن هذا البناء لا يضارع الاسم فحسب، بل يتشابه ايضاً مع الفعل من عدة جوانب ولاسيما دلالته على الزمن.

وبناء على هذا التشابه والاختلاف توصل أصحاب هذا الرأي وعلى رأسهم الدكتور تمام إلى أنّ تشابهه مع الاسم يمنعه من الدخول في طائفة الأفعال، وأنّ تشابهه مع الفعل يمنعه من الدخول في طائفة الأسماء، لذا يجب أن يفرد في قسم خاص به من بين أقسام الكلم. ويتبين لنا أنّ رأي هؤلاء دقيق، وقد بنوه على آراء السابقين من النحاة، فابن الحاجب مثلاً قد قال بإخراج هذه البنية من طائفة الأفعال لأنّها تدل على الزمن بالعرض لا بالوضع[١]، والكسائي قد قال بإخراجها من طائفة الاسماء وإدخالها في طائفة الافعال لقربها منها من حيث المعنى[٢]، وجاء الدكتور تمام ليقول بضرورة إفراد هذه الأبنية بقسم خاص بها هو قسم الصفات وهو رأي نعتقد صوابه مع التوقف عند نقطة مهمة جداً وهي أنّ إفراد تمام حسان لهذه الكلمات بقسم خاص بها لا يعني أبداً أنّه ينفي عنها دلالتها الزمنية.

المبحث الثاني: الاختلاف في (نعم وبئس وحبذا ولا حبذا)

رأينا من قبل أنّ النحاة قد وقعوا في حيرة من أمر كثير من الكلمات، فأدرجها بعضهم في طائفة الأفعال، وأدخلها آخرون في طائفة الأسماء، وأفردها فريق ثالث بقسم خاص كحل وسط يضع حداً لهذا الاضطراب، وقد سبق التعرض لبناء (فاعل) وبعد التعرف على رأي كل فريق والأدلة المعتمدة استطعنا أنّ نرجح الرأي الذي بدا لنا موافقاً لواقع هذا البناء مع ملاحظة أنّ هذا البناء يدل على زمن نحوي. والآن وبعد الانتهاء من الحديث عن هذا البناء ننتقل إلى كلمات أخرى هي ((نعم وبئس وحبذا ولاحبذا)) التي تختلف من حيث الصيغة وتشترك من حيث الوظيفة، فوظيفة هذه الكلمات هي: ((الافصاح عن تأثر وافعال دعا إلى المدح أو الذم)) [٣] هذه الكلمات كانت قديماً وما تزال موضوع اختلاف، وسنحاول فيما يأتي أن نطلع على أدلة القائلين باسميتها، ونختتم بأدلة القائلين بوجوب إفرادها بقسم خاص محاولين التعرف على الزمن – إن كانت تدل على الزمن – الذي تدل عليه مع ترجيح الرأي الصواب.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١٠٠.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥.

المطلب الأول: آراء القدماء من النحاة

أ- القائلون بفعليتها:

قال ابن الحاجب متحدثاً عن نعم وبئس: ((اعلم أنّ نعم وبئس في الأصل فعلان على وزن فَعِلَ بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم))[١]، فهو كما يتضح من النص يجعلهما فعلين وذلك بدليل ((لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما وهي إنما تلحق الفعل)) [٢]، في مثل (نعمت المرأة وبئست الجارية)، ولما كانت هذه التاء تلحق الفعل الماضي فإنّه لا يجوز الحكم إلا بفعليته، واعتمد ابن الحاجب ومن يشاركه في الرأي، للاستدلال على فعليتهما، ما حكاه الكسائي في مثل (نعما رجلين ونعموا رجالاً) فاتصال الضمائر المرفوعة البارزة بهذه الكلمات دليل على فعليتهما لأنّ هذه الضمائر من خواص الأفعال، على هذين الدليلين وغيرهما كمجيء (نعم) مثلا على صيغة (فعل) في الشعر العربي كما في بيت طرفة بن العبد:

ما أَقَلَّت قَدَم نَاعِلَهَا ... نَعِمَ السَّاعُونَ في الأمر المُبِرّ[٣]

على هذه الأدلة يعتمد أصحاب هذا الفريق لإدخال نعم وبئس في طائفة الأفعال وهي متصلة بالشكل فقط، أما الوظيفة فلم يعتمدوها؛ لأنّ وظيفة هذه الكلمات مختلفة من وظيفة الأفعال، فوظيفة نعم وغيرها هي الافصاح عن موقف انفعالي تأثري غير مرتبط بأحد الأزمنة كما يتضح من كلام السيوطي حين يقول: ((وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه)) [٤]، في حين أن وظيفة الفعل هي الدلالة على الحدث المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ولما لم يلاحظوا توافقاً في الوظيفة، اتجهوا إلى الجانب الشكلي ليعتمدوه في تدعيم ما ذهبوا إليه.

ب- آراء القائلين بأسمية هذه الألفاظ:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الصيغ (نعم وبئس) أسماء بقبولها علاماتها كحروف الجر التي لا تدخل إلا على الأسماء، ففي مثل ((قول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولود: والله ما هي بنعم المولودة)) [٥]، نلاحظ أنّ الباء قد دخلت على نعم وهي من الحروف المختصة التي تدخل على الأسماء، فدخولها في المثال السابق على نعم دفع بالنحاة إلى عدّها اسماً. ومن الأسباب التي جعلتهم يذهبون إلى هذا الرأي ايضاً إمكان ورود هذه الصيغ

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٨.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٢٤٠.

(٣) البيت من بحر الرمل وهو من شواهد كتاب سيبويه، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٩، وكذلك هو من شواهد المقتضب وشواهد كثير من كتب النحو، إلا أن البيت في ديوان طرفة بن العبد على غير هذه الرواية وهو: (خالَتي والنّفْسُ، قِدْماً، أنهم ... نَعِمَ السّاعونَ في القَوْمِ الشُّطُرْ) ديوان طرفة بن العبد: ٤٥.

(٤) همع الهوامع للسيوطي: ٣/ ٢٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٨.

مثلاً كما جاء في مثل: (يا نعم المولى، ويا نعم النصير، ويا بئس الرجال)، وإمكان دخول لام الابتداء عليها التي لا تدخل إلا على الماضي غير المسبوق بقد في مثل: (إنّ زيداً لبئس الرجل) و(والله لنعم الرجل أنت)، ولما جاءت لام الابتداء متصلة مباشرة مع نعم وبئس دون أن تفصل بينهما قد وجب عدّ هذه الصيغ في طائفة الأسماء، وهذا رد من ذهب إلى القول بأن نعم وبئس فعلان ماضيان. و من الأدلة التي اعتمدها أصحاب هذا الرأي ((أنّه لا يحسن اقتران الزمان))[١] بهذه الصيغ كسائر الأفعال فلا يمكن أن نقول: (نعم الرجل انت) ولا(نعم الرجل غدا) وفضل عن أنّها لا تتصرف تصرف الأفعال، وهذا يدل على أنّها ليست أفعالاً، ثم أنّ مجيئها على بناء (فعيل) الذي يختص بالأسماء في مثل ما سمع عن العرب (نعيم الرجل زيد) دليل على اسميتها.

هذه إذا هي الأدلة التي اعتمدها أصحاب هذا الرأي، فدخول الباء على نعم وبئس كما مر بنا وكما في قول حسان بن ثابت[٢]:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ... أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

ومما تجدر ملاحظته ههنا أنّ أصحاب هذا الرأي القائل باسمية هذه الكلمات قد اعتمدوا بعض الأسس الشكلية كدخول حرف الجر وياء النداء ولام الابتداء، ولم يعيروا الوظيفة أي اهتمام، فوظيفة هذه الكلمات كما ذكرنا سابقاً هي الإفصاح عن انفعال وتأثر يدعو إلى المدح أو الذم، أمّا وظيفة الاسم فهي الدلالة على مسمى، وانطلاقاً من هذه الزاوية فإن الفرق كبير بين هذه الكلمات وبين الأسماء.

المطلب الثاني: آراء المحدثين في هذه الألفاظ

أ- رأي الدكتور محمد خير الحلواني:

يكاد جل المحدثين أن يتفقوا على أن (نِعْمَ وبِئْسَ وحَبَّذا ولاحَبَّذا) أفعال، وإذا كانت أفعالاً فما هو الزمن الذي تدل عليه؟ وسنقف عند رأي الدكتور الحلواني حول هذه الكلمات، وقد اخترناه دون غيره لأنّ له رأياً يخالف ما شاع عند النحاة من أنّ الفراء يقول بأسمية نعم وبئس، فهو يرفض هذا ويرد ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري من أنّ الفراء ممن قال أن نِعْمَ وبِئْسَ اسمان لا فعلان معتمداً في رفضه على الأدلة الآتية:

١- إنّ الفراء قد صرّح في غير موضع أنهما فعلان كقوله: ((ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار))[٣].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٠/ ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٨٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة ١٤/ ١/ ٨٦، وأمالي ابن الحاجب: ٢/ ٨٣٦، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤١٣، البيت من الطويل وهو في ديوان حسان بن ثابت في رواية تختلف قليلا عن هذه الرواية:
(ألستُ بنعمَ الجارُ يولفُ بيتهُ لذي العرفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومعدما) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: ٢١٨.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٧.

٢- أنّه قاس بهما الفعل (ساء) حين قال: ((قوله: فساء قريناً، بمنزلة قولك نعم رجلاً وبئس رجلاً))[١].

٣- جعلهما عاملين كالأفعال فهما ينصبان النكرات مثل نعم رجلا، ويرفعان المعرفة الغير المؤقتة.

٤- الحاق تاء التأنيث بهما مع المؤنث دليل على ذهابه إلى فعليتهما.

٥- أجاز إلحاق الضمائر بهما في مثل: بئسا الرجلين، ونعموا قوماً.

٦- علل جمود نعم وبئس بخروجهما عن معناهما واكتفائهما بالمدح والذم.

اعتماداً على ما سبق من الأدلة يرفض الدكتور الحلواني أن يكون الفراء قد قال باسمية هذه الكلمات كما جاء في كتاب الانصاف لابي البركات الأنباري، ويقر بأنّه كان يجعلهما في طائفة الأفعال.

أما رأيه الخاص فيمكن أن نتعرف عليه من نص يتحدث فيه عن نعم وبئس وحب من قولنا: حبذا، يقول إنّها: ((أفعال جامدة لا تكون إلا بصيغة الماضي يستعملها العربي إذا أراد أن يمدح شيئاً أو يذمه)) [٢]، وأن الفعل نِعمَ مشتق من النعمة كان في أصله - حسب رأيه - نَعِمَ يَنْعَمُ على وزن (فَعِلَ)، ثم نقل من هذا المعنى إلى مجرد المدح فجمد وتغير لفظه فصار: نعم بكسر فسكون، أما بئس فهو كذلك مشتق من البؤس، وكان في أصله بئس يبأس ونقل من هذا المعنى إلى مجرد الذم، فصار على بناء (فِعْل) بدلاً من (فَعِلَ)، وهذان الفعلان سميا ماضيين على الرغم من أنهما لا يدلان على زمن وحدث، ويستدل على تسميتهما بالماضي بنونهما على صيغته (الماضي) ومبنيين مثله على الفتح، ويقبلان تاء التأنيث في مثل ما جاء عن النبي (صلى الله عليه وسلم): ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت[٣]))[٤]،ويمكن أن نقف عند هذه التسمية التي نرى أنّها اعتباطية، لنقول إنّها لا تنطبق مع واقع هذه الكلمات لأنّ هذا (الاسم) يطلق على أفعال تدل على حدث مقترن بزمن ماض والدكتور الحلواني هو نفسه يقول بأن لا دلالة زمنية لها، والذي نظنه أن هذه الكلمات التي تعبر عن موقف انفعالي تستعمل حين يوجد هذا التأثر وهذا الانفعال اللذين لا يمكن أن يكونا إلا في الحال، ومن ثم فإن دلالتها الزمنية حسب ما نظنه هي الحال.

وأضاف الدكتور أنّ هذين الفعلين يمكن أن يستعملا متصرفين فلا يكونان للمدح أو الذم فيقال: نعم فلان ينعم، وأنعم بما قسم لك، وبئس فلان يبأس ويقال ابأس[٥].

وخلاصة رأي الدكتور الحلواني أنّ هذه الكلمات أفعال مشتقة ماضية جمدت على صيغة واحدة للتعبير عن

(١) المصدر نفسه بالصفحة والجزء.

(٢) الواضح في النحو: ٢٤٩.

(٣) سنن أبي داود (١/ ٩٧ رقم ٣٥٤)، وسنن الترمذي (٢/ ٣٦٩ رقم ٤٩٧)، وسنن النسائي في الكبرى (١/ ٥٢٢ رقم ١٦٨٤). قال الترمذي: حديث سمرة حديث حسن.

(٤) الواضح في النحو: ١٠٠.

(٥) الواضح في النحو:١٤٩.

المدح أو الذم، وقد رأينا الأسس التي يبني عليها رأيه ولا حاجة لإعادتها.

وإلى مثل هذا الرأي يذهب الدكتور السامرائي، فنِعْمَ وبِئْسَ وحَبَّذا ولا حَبَّذا في رأيه من الأفعال التي تفرغت من الدلالة الفعلية وهي الحدث المقترن بالزمان للدلالة على المدح أو الذم في اسلوب خاص كما في (نعم الولد زيد) و(بئس المرأة هند)[١]، ويستبعد أن يكون (حبذا) و(لا حبذا) اسمين، لأنّ المركب (حب+ ذا) جاء لإفادة أسلوب المدح أو الذم بزيادة (لا) قبله، وإفادة المدح أو الذم لا تكون إلا في الجملة الفعلية، فهما في نظره فعلان خاصان مركبان، صار المركبان كلمة واحدة لذلك يرفض أن تجزأ الكلمة (حبذا) إلى (حب) و(ذا).

وإذا كانت أفعال في رأيه فكان عليه أن يبحث عن دلالتها الزمنية، لأنّ الدالة على الزمن من خصائص الأفعال، فهو يرى أن هذه الكلمات قد تفرغت من الدلالة على الحدث المقترن بزمن ما. وهل هذا يعني أن لا زمن لها البتة. لقد قلنا من قبل أن هذه الكلمات يعبر بها عن موقف انفعالي تأثري لا يكون إلا في الحال، لكن هؤلاء النحاة لم يهتموا بزمن هذه المواد، وناقشوا فقط مسألة فعليتها أو اسميتها غير مبالين بدلالتها الزمنية، وهذا راجع ربما إلى عدم اهتمامهم بالبحث عن دقائق الزمن التي تدل عليها كل كلمة في التركيب.

ب- رأي الدكتور تمام حسان:

رأينا من قبل أن القدماء قد اختلفوا حول نعم، وبئس، وحبذا، ولا حبذا، فمنهم من جعلها أفعالاً ومنهم من جعلها أسماء، وقد استند كل فريق إلى بعض الأسس الشكلية ليدعم بها رأيه، ثم وقفنا عند الدكتور الحلواني والدكتور السامرائي اللذين عدّاها أفعالاً جامدة خاصة بالمدح أو الذم، كمثال للمحدثين الذين يرونها أفعالاً، لكن المحدثين من النحاة لا يذهبون كلهم إلى عدِّها أفعالاً، فالدكتور تمام حسان مثلاً يخص نعم وبئس وحبذا ولا حبذا بقسم خاص اصطلح على تسميته بقسم الخوالف، وأطلق على هذه الكلمات التي تكون جزءاً من هذا القسم بجانب كلمات أخرى: خالفت المدح والذم وسنحاول التعرف على رأيه حول دلالة هذه الكلمات على الزمن.

يرى الدكتور تمام أن نعم وبئس ليسا بفعلين لأنّ ((هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة، أما تاء فعلت وياء افعلي ونون اقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا يقبل شيئاً منه، وكل ذلك يطعن في فعليتها)) [٢]. ويرى ايضاً أن هذين اللفظين ليسا من الأسماء لأنّ مجرد دخول حرف الجر عليهما لا يقوم دليلاً على اسميتهما لأنّ حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها فليس في دخول الباء على نعم في (والله ما هي بنعم الولد) ما يؤكد اسميتها ولاسيما إذا نظرنا إلى إبائها قبول بقية علامات الأسماء[٣]، فالباء التي تدخل على نعم وبئس تدخل على الجملة المحكية في مثل قول الشاعر:

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته: ٧٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٤.

(٣) المصدر نفسه: ١١٥.

وَاللهَّ ما لَيْلِي بِنَامَ صاحِبُه ... ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ[١]

وما قاله عن (نعم وبئس) ينطبق على (حبذا ولاحبذا) فهو يرى أن لا صلة لهما بمعنى مشتقات مادة (ح – ب – ب)[٢]. ويدخلهما مع نعم وبئس في قسم الخوالف التي لا يرتبط معناها بالفعل الماضي كما يرى من يقول بفعليتها ولا بالاسم كما يرى الكوفيون وإنما معناها هو الافصاح عن تأثر وانفعال. واذا كان معناها لا يرتبط بالماضي فبأي زمن يرتبط؟ لم يجب الدكتور تمام عن هذا السؤال، بل اعتنى فقط بتوضيح ما ذهب اليه من أن هذه الكلمات يجب أن تدخل في قسم خاص بها، وساق أمثلة تبين مدى اختلاف وتباين معنى نعم وبئس ومعنى الالفاظ التي جعلها النحاة مساوية لها، وفيما يلي الأمثلة التي ساقها:

أمدح زيداً	أخبار	نعم زيد رجلا	افصاحات
أذم عمراً		بئس عمرو رجلاً	[٣]

وفعلاً، فإن الفرق واضح بين الاسلوب الإفصاحي والاسلوب الإخباري؛ لأنّ الأول يكشف عن موقف انفعالي تأثري يريد المتكلم أن يفصح عنه، أما الثاني فيخبرنا عن مجرد المدح أو الذم دون أن يكشف عن هذا الموقف الانفعالي.

بعد التعرف على مختلف آراء النحاة حول (نعم وبئس وحبذا ولاحبذا) نستطيع أن نقول أن الدكتور تمام كان على حق حين أفردها بقسم خاص بها وهو قسم الخوالف، ذلك أن الذين قالوا بفعليتها قد اعتمدوا على الشبه الموجود بينها وبين الأفعال في قبول تاء التأنيث وألف الاثنين وواو الجماعة كما مر بنا في أمثلة سابقة، ووقفوا حائرين أمام الزمن الذي تدل عليه، بل نفوه عنها، أما اولئك النحاة الذين قالوا أنّها اسماء فقد اعتمدوا على الجانب الشكلي فقط دون أن يهتموا بالجانب الوظيفي بل أنهم لم يعتمدوا على الجانب الشكلي ككل، فالعلامات التي تقبلها هذه الكلمات ليست هي علامات الاسم كلها، فالاسم، مثلا يضاف ويضاف إليه، ويُسنَد ويُسنَدُ إليه بخلاف هذه الكلمات، فإنّها لا تشترك مع الاسم في قبول هذه العلامات، وهؤلاء– وهم على حق – لم يعتنوا بالبحث عن الزمن الذي تدل عليه هذه الكلمات؛ لأنّ الأسماء لا تدل على الزمن، وبناء على كل ما سبق أميل إلى الأخذ برأي الدكتور تمام الذي يجعل لهذه الكلمات قسماً خاصاً بها وقسم الخوالف وأظنّ أن الزمن الذي تدل عليه هو الزمن الحاضر.

(١) البيت بلا نسبة وهو من الرجز ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين:٢٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٥٥،وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٣٢.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥.

(٣) المصدر نفسه: ١١٧.

المبحث الثالث
الاختلاف حول بعض الألفاظ

المطلب الأول: آراء النحاة في كان وكاد وأخواتها:

أولا: آراء النحاة القدماء:

اختلف النحاة حول كان وكاد وأخواتها، كما اختلفوا حول بناء (فاعل) وحول (نعم وبئس وحبذا ولا حبذا) فمنهم من جعلها أفعالاً لها دلالتها الزمنية التي لغيرها من الأفعال ومنهم من جعلها أدوات دون أن يجردها من هذه الدلالة الزمنية. فيكاد القدماء يتفقون على أن (كان وكاد وأخواتها) أفعال تختلف عن الأفعال الأخرى لكون (كان وأخواتها) ناقصة ((ونقصانهن من حيث أن نحو: ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء بـ(يقصد كان وأخواتها) ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً)) [(١)].

فالزمخشري يرد نقصان هذه الأفعال إلى عدم اكتفائها بالمرفوع فقط وافتقارها إلى المنصوب لإتمام الفائدة والى هذا الرأي يذهب ابن الحاجب، ويرفض ما ذهب إليه بعض من أن هذه الأفعال سميت ناقصة؛ لأنّها تدل على الزمان دون المصدر[(٢)] ويؤكد أنها تؤكد على الزمان كما تدل على الحدث، فـ(كان) في مثل (كان زيد قائمًا) ((يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله)) [(٣)]. ويظهر أن الزمخشري وابن الحاجب يجعلان نقصان (كان وأخواتها) راجعاً إلى عدم تمام الفائدة بالمرفوع وحده وليس لسبب آخر.

أما كاد وأخواتها فهي أفعال المقاربة يشترط ان يكون خبرها فعل، ويحصرها الزمخشري في: عسى وكاد وأوشك وقرب وأخذ وجعل وطفق، أما ابن الحاجب فيخالف الزمخشري ويخرج من أفعال المقاربة (عسى) لأنّه يخالف في معناه كاد وأوشك وقد اختلف حوله فقد جعله الزجاج في طائفة الحروف وذلك لعدم تصرفه ولأنه بمعنى لعل، وأخرج ابن الحاجب كذلك من أفعال المقاربة طفق وأخذ وأنشأ وأقبل وقرب وهب وعالق وجعل لأنّ أخبارها حاصلة المضمون وليست كـ(كاد) وأخواتها التي تدل على دنو حصول الخبر.

ثانيا: آراء النحاة المحدثين:

أما المحدثون فيكاد جلهم يقر بفعلية كان وكاد وأخواتها إلا ما نجده عند الدكتور تمام حسان والدكتور الساقي اللذين يعدانها في طائفة الأدوات، وإدخالها في هذه الطائفة هل يعني تجردها من دلالة الزمنية؟ ذلك ما

(١) المفصل في علم العربية: ٢٦٣.
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٨١.
(٣) معاني النحو: ١/ ٢٠٩.

سنحاول التعرف عليه بعد عرض الأدلة التي يبني عليها الدكتور تمام رأيه، وفيما يأتي تلخيص ذلك[(١)]:

١- أنَّ كان وكاد وأخواتهما تفيد معنى الزمن ولا تفيد معنى الحدث.

٢- أنَّها جميعاً عدا (كان) تضيف إلى جانب معنى الزمن أحد معاني الجهة.

٣- أنَّ بعضها يشبه الأدوات من حيث عدم الدخول في الجدول التعريفي، أما ما يتصرف منها فهو ناقص التصرف.

٤- أنَّها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات، «فتقول: كان يفعل وأمسى يفعل، وليس يفعل، وما فتئ يفعل، وكاد يفعل وعسى يفعل، وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال في نحو سوف يفعل وقد يفعل وإن يفعل ولم يفعل مع فارق واحد هو أن الفصل جائز في الحلاة الأولى وغير جائز في الثانية وهذا امر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين».

٥- اعتمد ما كان المبرد وابن الأنباري والزجاجي وابن مضاء يميلون إليه من اعتبار هذه النواسخ ادوات.

٦- لا تشبه هذه الكلمات الأفعال من جهة الإسناد ولا توصف بلزوم ولا تعد.

للأسباب التي ذكرناها يعدّ الدكتور تمام كان وكاد وأخواتهما أدوات لكنه لا ينفي عنها دلالتها على الزمن فهي دالة عليه حتى حين يخرجها من طائفة الأفعال ليدخلها في طائفة الادوات.

وإذا كان الدكتور تمام حسان يجعل هذه الكلمات من الأدوات فإننا لا نرى ذلك ونعدُّها أفعالا لأنّ لها من خصائص الأفعال ما يجعلنا لا نرتاب في فعليتها - وإن كنا لا ننكر أنّها تستعمل كالأدوات حين تدخل على الأفعال في مثل كان يفعل وأمسى يفعل وكاد يفعل - ما عدا ليس وعسى، فهذان الفعلان يتميزان بجمودهما ولزومهما صيغة واحدة ولا حاجة للتعرض لقول النحاة فيهما.

قلنا إنّ هذه الكلمات لها من خصائص الأفعال ما يجعلها تنتظم في صفوفها فدلالتها على الحدث المقترن بإحدى الأزمنة الثلاثة في مثل (فقال الله ليكن نور فكان نور) وفي مثل (ظللنا قلقين حتى كان الامتحان) فكان في المثالين تامة تدل على الحدث المقترن بإحدى الأزمنة، غير أن الدكتور تمام لم يكن يقصد كان التامة بل تكلم عن كان الناقصة التي لا تدل على الحدث بل تقتصر على الدلالة الزمنية وذلك لتطورها عبر الزمن ودلالتها على الزمن كوظيفة أساسية في التركيب في مثل: «كان يحضر كل المحاضرات» من الأسس التي اعتمد عليها الدكتور تمام في إدخاله هذه الكلمات في طائفة الأدوات، لكن الذي نظنه أن هذه الوظيفة هي من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، إذ لا يعقل أن نسمي كان حين تكون دالة على الحدث المقترن بإحدى الأزمنة فعلا ونطلق عليها أداة حين تتغير وظيفتها في التركيب فتكتفي بالدلالة الزمنية فقط، فهي تكون تارة دالة على الحدث

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣٠-١٣١.

المقترن بإحدى الأزمنة وتكون مسندة، فينطبق عليها كل ما ينطبق على الفعل وتدخل في طائفة وتارة تفقد هذه الدلالة على الحدث لتحتفظ بدلالتها على الزمن ونشير ههنا إلى أن ابن الحاجب قد رفض أن تكون كان وأخواتها دالة على الزمن فقط دون الحدث حين تكون ناقصة، فهو يقول: ((وما قال بعضهم من أنّها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر (الحدث) ليس بشيء، لأنّ (كان) في نحو (كان زيد قائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله، فجيئ أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا (قام زيد) لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقيده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقيده في و(كان) لكن دلالته (كان) على الحدث المطلق أي الكون وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية، وأما سائر الأفعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الكون في الصبح أو الانتقال، ومثله أخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا أخواتها، وليس الدال الانتفاء ودلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟))[(١)] .

والى مثل هذا ينتهي الدكتور السامرائي بعد استعراض آراء مختلف النحاة حول هذه الأفعال، فهو يرى ((أن هذه الأفعال لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية وهو الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما))[(٢)] وقد وصف مصطلح (الناقصة) بأنه اعتباطي وغير صحيح.

وإذا صح ما ذهب إليه ابن الحاجب وما انتهى إليه الدكتور السامرائي تبين أن هذه الأفعال لا تختلف عن باقي أفعال العربية في دلالته على الحدث المقترن بزمن ما.

وما يجعلنا نقول إنّها أفعال تتصرف بمعنى أنّها صالحة لتدل على الأزمنة الثلاثة وإن كان بعضها لا يتصرف تصرفاً تاماً أي يختص بالدلالة على زمن دون آخر نحو أضحى وأصبح وظل وغيرها، وبعضها لا يتصرف نحو: طفق وحرى واخلولق وقرب وكونها تقبل كل الأدوات التي تدخل على الأفعال كالسين وسوف التي يقول عنها الدكتور تمام حسان أنّها: (أي سوف) «تقوم دليل على فعلية ما يليها» [(٣)]. و(قد) وأدوات النفي كلم ولن وغيرهما، وكونها تشترك مع باقي المشتقات في مادة واحدة كما يظهر من (كان- يكون- كائن- كون.... وصار- يصير- صائر- صيرورة- مصير... والذي لا ينكره أحد هو دلالة هذه الكلمات على مختلف الأزمنة سواء أولئك

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٨٢.
(٢) الفعل زمانه وأبنيته: ٥٦- ٥٧.
(٣) مناهج البحث في اللغة: ٢٣٣.

الذين عدّوها من الأفعال أو الذين عدوها من الأدوات.

المطلب الثاني: أَفعَلَ في (ما أَفعَلَ) و أَفعِلْ في (أَفعِل بِهِ) اللتان للتعجب:

ذهب القدماء من النحاة إلى رأيين متباينين في صيغتي التعجب: (ما أَفعَلَ) و(أَفعِل بِهِ) فمنهم من جعلها فعلين ومنهم من فصل بين (ما أَفعَلَ) و(أَفعِل بِهِ) فجعلوا (افعل) في البناء الأول اسماً و(افعِل) في البناء الثاني فعلا، وذهب كل فريق يستدل على صحة رأيه، وسنفرد لكل فريق قسماً نحاول أن نستعرض فيه أدلته التي اعتمدها.

أولا: القائلون باسمية (أفعل):

ذكر أبو البركات الأنباري أن الكوفيين والبصريين قد اختلفوا حول (أَفعَلَ)، فالكوفيون يرون أنّه اسم، وقد احتجوا على ذلك بأن هذا البناء جامد لا يتصرف، ولو كان من الأفعال لوجب أن يشاركها في هذه الخاصية (التصرف) التي يتميز بها عن باقي أقسام الكلم، ولما كان جامداً لازما حالة واحدة لا يتصرف وجب أن يلحق بالأسماء فـ(أفعل) لا يتغير سواء أكان المتعجب منه مذكراً أم مؤنثاً، مفرداً أم جمعاً، تقول: ما أكبر جزيرة العرب! وما أغزر سكانها! وما أضخم جدران الكعبة! فيبقى البناء (افعل) على حالة واحدة لا يتغير بتغير المتعجب منه، واستدلوا كذلك على اسميته بإمكان تصغيره فقد جاء (افعل) مصغرا في قول الشاعر:

يا ما أُمَيلح غزلانا شدن لنا من هؤليائِكُنَّ الضال والسلم[(١)]

فأُمَيلح في البيت جاء مصغراً وأصله أملح، ولما كان التصغير من خصائص الأسماء، جعلوا هذا البناء من الاسماء، أما الدليل الثالث على اسميته فهو صحة عينه وعدم علتها كما تصح عين الأسماء فتقول: ما أقومه، وما أبيعه وهذا أقوم منك، وأبيع منك[(٢)] فلو كان فعلًا يقول أصحاب الرأي لاعتلت عينه بقلبها ألفاً، كما قلبت من الفعل في نحو: (قام وباع)، وعلى هذه الأدلة الثلاثة يبني الكوفيون رأيهم في تسمية هذا البناء وقد جاء في كتاب همع الهوامع للسيوطي أن الفراء ممن يقول بهذا الرأي[(٣)]، وأخرج أبو البركات الكسائي من طائفة النحاة الذين يجعلونه اسماً.

أما بناء (اَفعِل) في (أَفعِل بِهِ) فقد اتفق النحاة القدماء على أنّه فعل لكنهم لم يهتموا بالزمن الذي يعبر عنه هذا البناء، لأنهم كانوا لا يحتفلون بالزمن إلا قليلا ترى ما هو الزمن الذي يدل عليه هذا البناء؟ الذي يظهر أن هذا البناء صالح للتعبير عن موقف انفعالي تأثري، وهذا التأثر لا يوجد إلا في الوقت الحاضر ومن ثم نعتقد أن الزمن

(١) البيت من البسيط، وقائله عبد الله بن عكر العرجي ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٥٧، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٩٠، والمقاصد النحوية بشرح شواهد شروح الألفية: ١/ ٣٨٠.

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم ١٥/ ١/ ١٢٧-١٢٨.

(٣) ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٩٠.

الذي يدل عليه هذا البناء هو الزمن الحاضر.

ثانيا: القائلون بفعلية (أَفعَلَ) في (ما أَفعَلَ):

خالف البصريون - ومعهم الكسائي - الكوفيين في (اَفعَلَ)، فالكوفيون يرونه اسماً، وقد رأينا حججهم. أما البصريون فذهبوا إلى القول بفعليته، بدليل دخول نون الوقاية عليه حين يوصل بياء الضمير كما في: «ما أطرفني في عينك» لأنّ الاسم لا تدخل عليه هذه النون حين يلحقه هذا الضمير فلا يقال: «مرشدني ولا مسعدني» واعتبروا قول الشاعر:

إلا فتى من بني ذبيان يحملني وليس حاملني إلا ابن حمال[١]

شاذاً لا ينظر إليه[٢].

ومن الأدلة التي اعتمدها أصحاب هذا الرأي أن هذا البناء ينصبُ النكرات كما ينصبُ المعارف، ونصبُه المعارف دليلٌ على فعليته لأنّ الاسم ينصب النكرات فقط على التمييز في مثل: (زيد أكبر منك سناً) ولا يمكن أن ينصب المعرفة، ومن ثم لا يجوز أن يقال: (زيد أَكبَرَ منك السن)[٣] وجعلوا ايضاً من بنائه على الفتح دليلًا على فعليته لأنّه لو كان اسماً لارتفع.

والذي يلفت الأنظار أن البصريين على الرغم من عدهم لهذا البناء فعلاً فإنهم لم يقفوا عنده ليستكشفوا الزمن الذي يدل عليه ونحن نعلم أن الدلالة الزمنية من خصائص الأفعال.

ثالثا: آراء المحدثين في (أَفعَلَ) و(أَفعِلْ):

أما المحدثون فقد انقسموا إلى فريقين: فريق يساند البصريين ويرى أن هذين البنائين فعلان، وفريق يخالف هؤلاء وأولئك ويحاول أن يضع حدا لهذا الخلاف بتخصيص قسم منفرد لهذه الصيغ بعد ملاحظة أن هذين البنائين لا يشبهان الفعل ويختلفان عن الاسم، وسنقف ههنا عند اصحاب الرأي الأخير الذين أفردوا لهذه الصيغ قسماً خاصاً، يعدّ أن الذين يرونها فعلين قد تم التعرض لرأي البصريين المشابه لرأيهم.

رأي الدكتور تمام حسان:

يطلق الدكتور تمام حسان على صيغة التعجب خالفة التعجب، ويرى أنّها مأخوذة من أفعال التفضيل وأنّ (افعل) و(افعل) وليسا بفعلين لعدم وجود دليل على ذلك والراجح حسب رأيه أنّ هذين البنائين مأخوذان من أفعل التفضيل ليؤديا معنى جديداً والاسم المنصوب بعد (افعل) - والمجرور بعد (افعل) هو المفضل الذي كان في صيغة التفضيل، ويرفض الرأي القائل أنّه منصوب على المفعولية أو (التعدية) كما يسميها هو، لأنّ العلاقة

(١) البيت من البسيط، وقائله أبو ملحم السعدي، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤١٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٧.
(٢) الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم ١٥/ ١/ ١٢٩.
(٣) الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم ١٥/ ١/ ١٣٢.

التي تربط هذا الاسم بـ(افعل) ليست علاقة التعدية، ويورد المثال (ما افعل زيداً) ويحلله على الشكل الآتي:

ما: أداة تعجب.

افعل: خالفة منقولة عن التفضيل.

زيداً: المفضل وقد أصبح متعجباً منه[١].

وأما (افعل بزيد) فيقول:

افعل: صورة أخرى من افعل التفضيل.

ب: مضمنة معنى اللام.

زيد: المفضل وقد اصبح المتعجب منه[٢].

وبملاحظة تحليل المثالين من طرف الدكتور تمام حسان نستطيع أن نقول أنّه عد هذا الاسلوب متميزاً عن الاسلوب الخبري، ولم يكلف نفسه عناء البحث عن الفاعل والمفعول به كما فعل القدماء الذين تاهوا في البحث عن الاستدلالات والتعليلات المؤيدة لرأيهم، فقالوا إنّ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء مبتدأ، و(افعل) فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره هو فاعل، و(زيدا) مفعول به منصوب، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ، ولا يخفى ما في هذا الإعراب من تكلف وتمحل، وما ذهب إليه الدكتور تمام مطابق لواقع هذا الأسلوب الافصاحي التأثري.

والدكتور تمام – ومعه الدكتور الساقي – يذهب، كما أسلفنا، إلى إفراد هذا النوع من الكلم بقسم خاص هو قسم الخوالف وذلك بدليل أن له سمات تميزه عن بقية أقسام الكلم، ذلك أن المعنى الذي يفيده هذا البناء مع ضمائمه هو الافصاح عن موقف ذاتي انفعالي تأثري بواسطة صيغ مسكوكة تكون رتبته (البناء) محفوظة سواء بينه وبين الاداة التي تسبقه في مثل (ما أعظم الآثار الإسلامية) أو تتأخر عنه في مثل قول كعب بن زهير (رضي الله عنه):

أَكْرِمْ بِها خُلَّةً لو أنّها صَدَقَتْ مَوْعُودَها ولو أَنَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ[٣]

أو بينه وبين المتعجب منه كما في المثالين السابقين، فلا يجوز أن يتقدم المتعجب منه على (الخالفة) فضلاً عن أن هذا القسم لا يتصرف تصرف الأفعال ولا يقبل علاماتها كـ(قد) وسوف، ويعبر عن زمن على الرغم مما نسبه إليه النحاة من معنى المضي ولا يوصف بتعد ولا لزوم مع قيامها بدور المسند.

واذا كانت هذه الخوالف تتميز عن الأفعال بما تم ذكره فإنها تتميز عن الأسماء بعدم قبولها علاماتها كالتنوين

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٤.

(٢) المصدر نفسه: ١١٥.

(٣) البيت من البسيط، ديوان كعب بن زهير:٢٩ ، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٥٤.

والاضافة و(ال) وغيرها وعدم امكان مجيئها مسنداً إليه وامتناع وصفها إلى غير ذلك. وإذا كانت هذه الصيغ تمتاز عن بقية أقسام الكلم من حيث المبنى والمعنى فإنّه يجب أن تفرد بقسم خاص بها هو قسم الخوالف، وهو رأي نميل إلى الأخذ به لأنّه يعتمد على ملاحظة شمولية ودقيقة لهذين البنائين وترصد لأوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين باقي أنواع الكلم من حيث الشكل والوظيفة وليس رأياً ناتجاً عن ملاحظة جزئية. وتبقى الدلالة الزمنية لهذه الكلمات، وهي التي تهمنا بالدرجة الأولى، غامضة بحيث اهتم الدكتور تمام بمشكل انفرادها بقسم خاص ونفى أن تكون دالة على الزمن، والذي نظنه أنّه حين نفى عنها الزمن كان يرمي إلى الزمن الصرفي، فاعتقادنا أنّها دالة الزمن النحوي ولاسيما أنّها تصلح للتعبير عن موقف انفعالي تأثري، كما يقول هو نفسه بذلك، لا يكون إلا في الحال وربما يكون قصد الزمن الصرفي فأراد أن هذه الكلمات لا تدل على زمن بصيغتها كما هو شأن باقي الأفعال، أما الزمن النحوي فنظن أنّها دالة عليه لما قلناه سابقاً من أنّها تصلح للتعبير عن موقف انفعالي لا يكون إلا في الحال.

المطلب الثالث: اختلاف النحاة حول: شتان وهيهات ونزال وصه وغيرها:

ليس اختلاف النحاة مقصوراً على ما ذكرناه سابقاً بل اختلفوا كذلك حول ما اصطلح القدماء على تسميته باسم الفعل، فجعله فريق في طائفة الاسماء مجرداً من الدلالة الزمنية وجعله آخرون في طائفة الأفعال مرتبطاً بأحد الازمنة الثلاثة، بحيث جعلوا لكل واحدة من هذه الكلمات ما يساويها في المعنى والزمن، بينما ذهب فريق ثالث إلى أدخاله في طائفة الخوالف التي سبق الحديث عنها، هذا القسم الذي استحدثه الدكتور تمام وأقرع عليه الدكتور الساقي، وتبقى الدلالة الزمنية لهذه الكلمات محط اهتمام، فالدكتور تمام ينفي عنها الدلالة الزمنية، والسؤال الذي يفرض نفسه هو: أليس لهذه الكلمات دلالة زمنية البتة أم أن الدكتور تمام كان يقصد فقط الزمن الصرفي؟ وسنتعرض فيما يأتي إلى رأي كل فريق لننتهي إلى الرأي الصواب مع التركيز على الزمن الذي تدل عليه هذه الكلمات إن كان لها هذا الزمن.

أولا: القائلون بأسميتها:

فالذين يرون أنّها اسماء وليست أفعال على الرغم من تأديتها لمعانيها يعللون ذلك بأن صيغ هذه الكلمات ليست كصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها، كما أن اللام تدخل على بعضها كما في (النجاءك) والتنوين على بعضها الآخر كما في (صه، أف، واهاً) ويبين ابن الحاجب الفرق بين هذه الكلمات والأفعال بقوله: ((أن معاني أسماء الأفعال أمراً كانت أو غيره، أبلغ وأوكد من معاني الأفعال التي يقال أن هذه الاسماء بمعناها))[1]، لأننا حين نقول مثلاً، (دونك زيداً) فكأننا نقول: (دونك زيد فخذه فقد أمكنك» فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض

(١) الكافية في النحو لابن الحاجب: ٦٨.

حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال)»[١] وبناء على مخالفته للأفعال، يذهب ابن الحاجب وغيره إلى اخراج هذه الكلمات من طائفة الافعال وادخالها في طائفة الأسماء، والى هذا الرأي يذهب جل المحدثين الذين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الأستاذ محمد الأنطاكي والدكتور محمد خير الحلواني والأستاذ عباس حسن وغيرهم.

ثانياً: القائلون بفعليتها:

يذهب الكوفيون من القدماء إلى اعتبار هذه الكلمات أفعالاً ويجاريهم من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي الذي يقول عنها: «وما هي في واقع أمرها - في أغلب الظن - إلا أفعال جامدة تختلف عن سائر الأفعال فلم تتخذ لها صيغاً، ولم تتصرف تصرفها[٢]» فالدكتور المخزومي كما يتضح من النص يعتبر هذه الكلمات أفعالًا جامدة لا تتصرف ولا تشارك الافعال في صيغتها، لكنها ترفع الفاعل وتسند مثلها تماماً، يقول: «وأكبر الظن أن الكوفيين كانوا على حق في عدها أفعالاً حقيقية، لأنها أفعال في دلالاتها واستعمالاتها فقد يليها الفاعل، فيرتفع أي أنّها تسند إلى الفاعل اسناد الأفعال إليه وذلك نحو قول الشاعر:

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل العقيق نواصله[٣]

فهيهات: فعل ماض، والعقيق: فاعله[٤]

أما الكلمات التي على بناء (فعال) مثل (تراك) و(نزال) فيقول أنّها أفعال أمر على صيغة أخرى، معتمداً على وجه الشبه الموجود بينها وبين فعل الأمر من حيث الوظيفة التي هي الطلب، يقول: «أن هذا البناء (فعال) طلب كـ(افعل) يدل على طلب أحداث الفعل فورا كما يدل عليه (افعل) وانه بدل من صيغة الفعل الساكن الأول، الذي تزاد في أوله همزة وصل، يتوصل بها إلى النطق بالساكن ابتداءً نحو: اكتب واحذر وافتح وانزل واترك، وأنه صيغة أخرى للأمر، مساوية في معناها ودلالتها فالصيغة المألوفة: افعل وتصاغ بتحريك أوله ساكن بعد حذف ما يسمى بحرف المضارعة»[٥].

مما سبق يتضح لنا رأي الدكتور مهدي المخزومي الذي يعد هذه المواد من الأفعال ويبني رأيه بالنسبة إلى القسم الأول منها الذي نذكر منه (شتان) و(هيهات) على مشابهتها للأفعال من حيث المعنى (شتان بمعنى افترق، وهيهات بمعنى بعد) ومن حيث العمل، فهذه الكلمات ترفع هي الأخرى اسماً ظاهرا. أما بالنسبة إلى

(١) الكافية في النحو لابن الحاجب: ٦٨.
(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٣.
(٣)) البيت من الطويل، وقائله جرير بن عطية : ينظر: الخصائص: ٣/ ٤٢، وأوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٢/ ١٧٠.
(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٢- ٢٠٣.
(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٦.

القسم الثاني الذي ذكرنا منه (نزال وتراك) فهو يشبه فعل الأمر من حيث الوظيفة فكلاهما يدل على الطلب.

والذي يمكن أن نستخلصه من كل ما سبق أن الدكتور مهدي المخزومي يقسم بين هذه الافعال فهناك (تراك ونزال) وغيرهما التي هي على وزن (فعال) التي يرى أنّها صيغة أخرى للأمر، وهناك أيضاً نوع آخر يعتبره فعلاً ماضياً كـ(شتان وهيهات). واذا كانت هذه الكلمات أفعالاً فيجب أن تشارك باقي الأفعال في خصائصها ومن بينها الدلالة على الزمن، لكننا نعرف أن فعل الأمر بالنسبة للدكتور المخزومي يدل على مجرد الطلب ولا يدل على زمن، فالقسم الأول منها الذي مثلنا له بـ(تراك ونزال) في رأيه لا يدل على زمن، أما القسم الثاني الذي مثلنا له بـ(هيهات وشتان) فهو في رأيه أفعال ماضية ومن ثم فهي دالة على زمن ماضي، أما القسم الثالث الذي يضم (أوه وأف) وغيرهما فهو بدون شك يدل على الزمن الحاضر.

ثالثا: رأي الدكتور تمام حسان:

أما الدكتور تمام حسان كما أشرنا سابقاً إلى ذلك فيخالف هؤلاء وأولئك ويرى ضرورة افراد هذه الكلمات بقسم خاص بها هو قسم الخوالف، اطلق عليها اسم «خالفة الاخالة». ويرى أن النحاة قد قسموا هذه الكلمات اعتباطاً ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فاعل كهيهات، واسم فعل مضارع كوى، واسم فعل أمر كصه»[١] وحين ذهب الدكتور تمام إلى ما أسلفناه كان ضرورياً أن يبين الاسباب ويبرر آراءه هذه بان البون شاسع بين (شتان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو)، فالتعبير الأول يدخل ضمن التعبير الانشائي والتعبير الثاني ضمن الخبري، فلا تصلح الجملة الثانية أن تشرح الأولى إلا إذا تساويها في المعنى، ويتضح الفرق كذلك بين (أوه) وبين (أتوجع) فلو أحس شخص فجأة بألم وصاح (أوه) لحقّ على من سمعه أن يسرع إلى نجدته ولكنه لو قال في هذا الموقف نفسه: (أتوجع) لسأله السامع: مم تتوجع؟ ولم يخفّ إلى نجدته لأنّ ما قاله (خبر) مجمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاماً وليس انشاء يتطلب استجابة عملية سريعة»[٢] وذكر الاستاذ تمام أن مثل ذلك يقال على خوالف الأصوات.

وهكذا يتضح من خلال كلام الدكتور تمام الفرق الموجود بين (الخوالف) وبين ما شرحها به القدماء، فالخوالف تصلح للإفصاح عن موقف ذاتي انفعالي، فأسلوبها انشائي، فابن الحاجب يذهب إلى مثل هذا، فقد قال أن معنى (هيهات) (ما أبعده) و(شتان) (ما أشد الافتراق) و(بطآن) (ما أبطأه)[٣]، فهذه الشروح تفصح عن موقف انفعالي.

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٣.

(٢) المصدر نفسه: ١١٦.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٩٠.

وليس هذا الفرق وحده هو الذي دفع الدكتور تمام إلى افراد هذه الكلمات بقسم خاص بها، بل أن هناك مجموعة أخرى من السمات، إلى جاني التي ذكرناها، تنفرد بها وتميزها عن باقي أقسام الكلم، فهي لا تدخل في جداول تصريفية أي أنّها لا تتصرف تصرف الأفعال، وليست لها صيغ معينة كما للأفعال والمصادر.

وقد اخرج من قسم الخوالف تلك التي على صيغة (فعال) مثل (نزال) و(دراك) فهي تأتي بمعنى الخالفة ولكنها ليست منها ويجب أن تلحق بالمصادر لأنّ مجرد أدائها لمعنى الخالفة لا يسمح لها بالدخول في صفوفها تماما كالمصدر الذي لا يمكن أن يكون أداؤه لمعنى الفعل مسوغاً له للدخول في طائفته.

بعد الانتهاء من التعرف على رأي كل فريق وبعد أن تبين مثل هذه الكلمات لاتساوي في المعنى ما شرحها به النحاة إلا ما نجده عند ابن الحاجب، وتبعا لهذا الاختلاف الموجود بين هذه الكلمات التي كان يستعملها العربي للإفصاح عن موقف انفعالي وبين الفعل، فإننا نظن أن ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من وجوب إفراد هذه الكلمات بقسم خاص صحيح، وهي محاولة جادة لوضع حد لتلك الخلافات التي سادت بين النحاة، فهذه الكلمات (شتان وهيهات...) وغيرها كـ(افعل) و(افعل) ونعم التي للمدح وبئس التي للذم تدخل ضمن اساليب معينة تصلح للإفصاح عن تأثر وانفعال وهي الخاصية التي تجمع بين كل هذه الكلمات الواجب دراستها ضمن هذا الإطار.

رأينا من قبل أن النحاة قد اختلفوا حول هيهات وشتان ونزال وصه وغيرها، فمنهم من ذهب إلى القول بأسميتها، ومنهم من قال بفعليتها، ومنهم من خالف هذين الفريقين وقال أنّها ليست من الاسماء ولا الأفعال، بل هي متميزة من حيث المبنى والمعنى ويجب أن تفرد بقسم خاص.

فالذين يرونها أسماء يقسمونها ثلاثة: اسماء أفعال ماضية واسماء أفعال مضارعة، واسماء أفعال أمر معتمدين في هذا التقسيم على الشروح التي جعلوها مساوية لها في المعنى، ونستطيع أن نستشف الدلالة الزمنية التي يجعلها هؤلاء لهذه الكلمات فأغلب الظن أن اسماء والأفعال الماضية كـ(هيهات) و(شتان) تدل عندهم على الزمن الماضي، واسماء الأفعال المضارعة كـ(أف) و(أوه) تدل على الزمن الحاضر وأسماء أفعال الأمر كـ(صه) و(مه) تدل على الزمن الحاضر أو المستقبل تماماً كالأفعال التي جعلوها مساوية لها في المعنى، ونحن لا نعتقد ذلك لأنّ الكلمات كما يقول بذلك الدكتور تمام حسان تصلح للإفصاح عن موقف انفعالي تأثري وتدخل ضمن الأساليب الإنشائية ولا يمكن أن تكون مساوية لما جعله النحاة مساوياً لها، ونظن أنّها دالة على الزمن الحاضر لأنّ هذه الالفاظ تستعمل وقت الانفعال الذي لا يكون إلا في الحاضر.

أما الذين قالوا بفعليتها فيمكن أن نستشف رأيهم في دلالتها الزمنية، فهم كما يذهبون إلى أنّها اسماء يقسمونها إلى أفعال ماضية، وأفعال مضارعة، وأفعال أمر، فالقسم الأول يدل عندهم على الزمن الماضي والقسم الثاني يدل على الحاضر والمستقبل، والقسم الثالث لا يدل على أي زمن لأنّه مجرد طلب في نظرهم هذه هي إذن آراء الفريقين

الأولين الذين يعتبرانها أسماء وأفعال، ونحن لا نشاطرهم الرأي كما سبق.

أما الدكتور تمام حسان الذي يرى أنّ هذه الكلمات تتميز عن غيرها من حيث المبنى والمعنى وانها ليست من الأفعال ولا من الأسماء وأنّه يجب أن تفرد بقسم خاص عند نفي عنها الدلالة الزمنية، وأظن أنّه كان يقصد – في أغلب الظن – الصرفية وليس النحوية، أي أنّها لا تدل بصيغتها على زمن معين كما تدل (فعل) على الزمن الماضي و(يفعل) و(افعل) على الحاضر أو المستقبل بل تدل عليه في السياق ومن ثمّ فإنّ زمنها نحوي.

الخاتمة

الحمد لله وبعد هذه المسيرة الممتعة بين زوايا اللغة العظيمة من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى:

أنّ الكلمات التي اختلف حولها النحاة معظمها لا يدخل في طائفة الأفعال فبناء (فاعل) ونحوه ليس بفعل ولا باسم لأنّه يختلف عنهما شكلا ووظيفة وإن كان يشترك مع كل واحد منهما في بعض الخصائص، فالزمن الذي يدل عليه هذا البناء زمن نحوي تشترك مجموعة من القرائن في اعطائه إياه، ولا يمكن أن تكون دلالته على الزمن مسوغة له للدخول في طائفة الأفعال.

فنعم وبئس وحبذا ولاحبذا من جهة وأفعل في (ما أَفعَلَ) و(افعل) في (أَفعِل بِهِ) من جهة ثانية و(شتان) و(هيهات) و(صه) وغيرها من جهة ثالثة، فمن الأحسن ان لم يكن من الواجب أن تدرس على أنّها ألفاظ تدخل في أساليب معينة يكون الغرض منها التعبير عن موقف انفعالي تأثري ولا فائدة من أن نقحمها اقحاماً مع الأفعال – أو مع الاسماء – فنتكلف البحث عما يؤيد آراءنا ولا يهمنا الاسم الذي نطلقه عليها بل الذي يهمنا أكثر هو أنّها متميزة عن الأفعال لأنّها لا تشترك معها في أهم خاصية وهي الدلالة على الزمن.

أما كان وكاد وأخواتهما فقد انتهينا إلى أنّها أفعال لأنها تشترك مع باقي الأفعال في جميع الخصائص وأهمها الدلالة على الحدث المقترن بأحد الأزمنة، لكن هذه الأفعال تستعمل كأدوات حين يراد منها التوصل إلى أبنية مركبة كما في (كان يكتب) و(ظل يتجول) فالعنصران اللذان يتركب منهما كل بناء يعملان جنباً إلى جنب لإفادة معنى معين في زمن معين ولا يجوز فصل أحدهما عن الآخر لأنّ الدلالة ستتغير فهما يكونان بناء واحد، ففي نظرنا أنّ (كان) فقدت دلالتها على الحدث واحتفظت فقط بدلالتها الزمنية في حين أنّ (يكتب) قد تخلت هي الأخرى عن دلالتها على الزمن وهو الحال أو الاستقبال لتحتفظ بالدلالة على الحدث، فالبناء المركب يدل على حدث وهو الكتابة دل عليه (يكتب) في زمن ماض دلَّ عليه (كان) بالرغم من أن بناء (يفعل) يدل على الحال أو الاستقبال.

المصادر والمراجع

- القران الكريم.

١- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (تت: ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب سلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ٧.

٢- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٢.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عدد الأجزاء:٤.

٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦- تحبير التيسير في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان - الأردن / عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١١.

٨- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت: ٤٤٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.

٩- الجامع الكبير - سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت:

٢٧٩هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٦.
١٠- حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة (د-ط) (د-ت).
١١- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ
١٢- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة (د-ت)، عدد الأجزاء: ٣.
١٣- ديوان كعب بن زهير: كعب بن زهير بن أبي سلمى، المزني، أبو المضرَّب شاعر مخضرم (ت ٢٦ هـ) حققه وشرحه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١٤- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، عدد الأجزاء: ٤، جامعة قار يونس - ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
١٥- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٦.
١٦- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣ه.
١٧- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: احمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٨- الفعل زمانه وأبنيته: د. ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٦٦م.
١٩- في النحو العربي (نقد وتوجيه): د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.
٢٠- الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ) تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.
٢١- الكنز في القراءات العشر: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٢.
٢٢- الكنز في القراءات العشر: لأبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك

التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت: ٧٤١هـ) تحقيق د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٢.

٢٣- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٢.

٢٤- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٥- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٢.

٢٦- معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ٣

٢٧- معاني القرآن: أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

٢٨- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء:٤.

٢٩- المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٣٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء:٤.

٣١- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، عدد الأجزاء: ٤.

٣٢- مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية (د-ط) (د-ت).

٣٣- النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، عدد الأجزاء: ٤.

٣٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، عدد الأجزاء: ٣.
٣٥- الواضح في النحو: الدكتور محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، (د-ط) (د-ت).